Mesopotamia J. of Agric. ISSN: 2224-9796 (Online) مجـــلة زراعـــة الـرافديـن
Vol. (41) No. (1) 2013 ISSN: 1815-316 X (Print) المجلد (41) العدد (1) 2013

# واقع الصادرات الزراعية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في بعض البلدان النامية للمدة 1980- 2010

قيس ناظم غزال ايفين ثامر نوري القوطجي
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق
Kays1959@yahoo.com eeveenalqutachi@yahoo.com

**الخلاصة**

لقد تعددت الاراء التي درست اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الزراعية في البلدان النامية فمن هذه الاراء اشارت الى ان سياسات المنظمة عملت على تدنية حصة تلك الصادرات الى ناتجها المحلي الاجمالي، وبذلك اصبح معدل التبادل التجاري في غير صالح هذه البلدان وذلك عكس اثره في سعة توزيع دخلها القومي على المستويين الوطني والعالمي وهو الامر الذي زاد من تخلف البلدان النامية واسهم في تقدم البلدان المتقدمة، وثمة اراء اخرى اشارت الى ان لسياسات منظمة التجارة العالمية فوائد كبيرة للبلدان النامية عكست اثرها في صادراتها الزراعية معتمدة في استنتاجها هذا على مبادئ النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية التي جاء بها الاقتصادي ديفيد ريكاردو في كتابه الاقتصاد السياسي عام 1817، وفي هذا الشأن اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ان لسياسات منظمة التجارة العالمية تاثيرات متباينة في الصادرات الزراعية في البلدان النامية حسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها قبل اقامة المنظمة وبعد تعاملها مع سياسات المنظمة، ومن اجل اثبات فرضية البحث تم اختيار عينة من البلدان النامية شملت كل من (مصر، موريتانيا، تونس، تركيا، تايلند، اندونيسيا، المغرب والاردن) وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدرس ولكل بلد على انفراد كونها تعكس التغييرات الحاصلة في صادراته الزراعية بحسب ما له من خصائص وسمات تختلف من بلد الى اخر.

الكلمات الدالة : صادرات زراعية، بلدان نامية، منظمة التجارة العالمية

تاريخ تسلم البحث 2011/9/20 وقبوله 2011/12/12

## المقدمة

تعد الصادرات الزراعية في عدد كبير من دول العالم المحرك الاساس لنموها الاقتصادي لذا عد العمل على تسهيل حركتها بين البلدان وازالة القيود التي تواجهها من اهم العوامل التي تؤدي الى رفع معدلات نمو هذا النوع من الصادرات الذي يعكس اثره في زيادة ناتجها المحلي ومن هذا الشأن سعت عدد من بلدان العالم الى عقد مؤتمر هافانا 1947 لانشاء منظمة التجارة العالمية التي ترعى نظام تجاري بعيد عن تدخلات الدول الا ان الانقسامات بين البلدان المشاركة آنذاك حالت دون اقامتها وبدلاً عنها تم التوصل الى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي اصبحت سارية المفعول في 1 كانون ثاني عام 1948 على ان تكون هذه الاتفاقية مؤقتة لحين الاتفاق على اقامة منظمة التجارة العالمية عام 1994 ، لذا شهدت مسيرة الجات ثماني جولات من المفاوضات التجارية كان اخرها جولة الاورغواي التي تعد من اهم جولات (الجات)كونها شملت معظم جوانب التجارة الدولية كمنتجات السلع الزراعية والمنسوجات وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاجراءات المتعلقة بالاستثمار، وقد كثر الجدل حول الاثار المحتمل وقوعها من اقامة هذه الاتفاقية في البلدان الاعضاء في وقت ركزت فيه معظم الدراسات على ان معظم الفوائد المترتبة على تحرير الصادرات ستكون من نصيب البلدان المتقدمة في حين ان البلدان النامية ستتحمل اعباء اضافية بسبب تطبيق هذه الاتفاقية وتحصل على نسب منخفضة من المكاسب مقارنة بالمكاسب التي تحصل عليها البلدان المتقدمة، وذلك عكس آثاره في تراجع مؤشرات الامن الغذائي للبلدان النامية ولاسيما البلدان التي تعتمد على مورد واحد والبلدان منخفضة الدخل رافق ذلك زيادة مديونيتها الخارجية وخدمتها وتقلبات اسعار الصرف وتشوهات اسعار الفائدة وما قادت اليه هذه المتغيرات التي جعلت اغلب البلدان النامية مستوردة للغذاء ولاسيما القمح الذي يعد اكثر انواع المحاصيل اهمية بالنسبة لهذه البلدان في حين تركزت منه فوائض انتاجية كبيرة في كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والارجنتين، وهذه الفوائض مكنت

مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني

البلدان المذكورة انفاً من تكوين نمط سوقي لصادراتها من المحاصيل الستراتيجية اقرب لان يكون نمط احتكار القلة. تتلخص مشكلة البحث في طبيعة القيود التي تواجه صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والتي تتمثل في تدني مقدرتها على زيادة وتنويع انتاجها وصادراتها الزراعية بفعل مجموعة عوامل منها داخلية تتمثل في عدم كفاءة اداء سياساتها المحلية المعتمدة في هذا الشأن، ومنها خارجية تتعلق بطبيعة السياسات التي تعتمدها البلدان المتقدمة ومنها اقامة تكتلات حمائية لمنتجاتها الزراعية فضلا عن سياسات منظمة التجارة العالمية التي تمثلت في رفع اسعار المنتجات الزراعية التي تستوردها البلدان النامية عقب خفض الدعم الممنوح عن صادرات البلدان المتقدمة من المنتجات الزراعية وتحويل العديد من الحواجز غير الكمركية الى تعريفات كمركية، وتدهور معدلات التبادل التجاري الزراعي ، الامر الذي جعل البلدان النامية في موقف منافس مع البلدان المتقدمة، وبذلك اصبحت غير قادرة على تصميم سياساتها التصديرية الزراعية وبما يتفق مع ظروفها واهدافها الوطنية لذا احدثت العوامل المذكورة انفا آثاراً اقتصادية غير مرغوب بها في اداء القطاع الزراعي النامي وفي مجالات عديدة اهمها صادراته من المحاصيل الزراعية. ومن هذا الشان تتضح اهمية دراسة واقع الصادرات الزراعية في عدد من البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية خلال مدتين الاولى التي سبقت انشاء المنظمة 1980-1994 والثانية عقب انشاء المنظمة1995 -2010. من اهم البحوث والدراسات التي اجريت في هذا الشأن دراسة الطائي ومنصور(2004) التي اوضحت بأن دخول البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى حصولها على بعض المكاسب منها زيادة صادرات منتجاتها الزراعية التي لها المقدرة التنافسية والخبرة في الاسواق العالمية وخلق فرص عمل جديدة للاستثمار الاجنبي في هذه الدول الا أن هذا الانضمام سوف يلحق بالاقتصاد العربي والنامي خسائر خطيرة بسبب الاختلاف الواضح بين الاقتصاديين (النامي والمتقدم) ومنها زيادة أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لخفض الدعم الممنوح للإنتاج الزراعي وهذا أدى الى ارتفاع قيمة واردات البلدان العربية مما يؤدي الى تدهور في معدلات التبادل التجاري في تلك البلدان، وان ما تضمنته الجات (1994) من توجه عام نحو الغاء حصص الورادات من البلدان العربية سيؤدي الى ان البلدان المتقدمة سوف تفقد قدرتها على جذب الاستثمارات والاستيرادات الاجنبية، وبينت دراسة المحيشي (2007) بأن الصادرات الزراعية في البلدان النامية ستتأثر في ظل تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية التي تلزم هذه الدول بتخفيض اعانات المنتجات الزراعية واعتمادها على الاتفاقيات التفضيلية مع المصالح التجارية وهذا الأمر أسهم في زيادة قيمة الانتاج وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المصدرة مما ادى الى حدوث اضرار كبيرة للأفراد من اصحاب الدخول المنخفضة في الدول المستوردة. وبينت الدراسة بأن لسياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) أثاراً سلبية في صادرات المنتجات الزراعية للبلدان النامية، وعلى الرغم من ان جولة اورغواي اسهمت اسهاماً كبيراً في المفاوضات التجارية نحو تخفيض الحوافز امام التجارة العالمية ومع ذلك فان العديد من البلدان النامية لايزالون غير قادرين على اختراق اسواق البلدان المتقدمة بسبب حالة من عدم اليقين بالنسبة للصادرات الزراعية من اجل ضمان وصولها الى اسواق البلدان المتقدمة، أي ان تاثير جولة الاورغواي كان بطيئاً، وبينت دراسة الصعيدي (1996) "أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي" أوضح فيها بأن الأمن الغذائي العربي جزءٌ رئيسٌ من الأمن القومي العربي وأي تدهور فيه يعني حدوث تدهور في بنيان الامن القومي. أما عن التغير الأخير في تنظيم التجارة الدولية فقد حولت بموجبه الاتفاقية القديمة الجات في 1947 إلى منظمة التجارة العالمية 1995 والتي استهدفت بصفة عامة إلغاء القيود والمعوقات النوعية والكمية كافة التي تعترض التجارة الدولية بين الدول الأعضاء فضلاً عن خفض التعريفات الكمركية على الواردات الزراعية وتخفيض الدعم الذي تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية التي بلغت كلفتها في دول السوق الاوربية بنحو133 مليار دولار عام 1990 وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بلغت تكلفة الدعم الزراعي نسبة قدرها 2% من ناتجها المحلي الاجمالي، وفي هذا الشأن نصت اتفاقية الزراعية على الزام الدول الأعضاء بتخفيف الدعم المحلي لمنتجاتها الزراعية وفي مجالات معينة نصت على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وخفض إعانات تصدير السلع الزراعية وبنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات. إن حصيلة العوامل المذكورة أسهمت أيضاً بتأثيرات غير ايجابية في المنتجات الزراعية العربية، منها انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي من الغذاء وزيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج مما ساهم ذلك في تدني قيمة الاستثمارات وانخفاض الصادرات الزراعية، الأمر الذي عكس أثره في رفع معدلات العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي الذي بلغ نحو 19.1 مليار دولار عام 1991 ، وبينت دراسة عبد المجيد (2002) عن "أثر أتفاقية أورغواي في تجارة السلع الزراعية للبلدان النامية" فقد تطرقت إلى اتفاقية التجارة الدولية

وآثارها الاقتصادية بشكل عام، وواقع تجارة السلع الزراعية للبلدان العربية بشكل خاص. وبيّن فيها أن الصادرات الزراعية العربية تبلغ نسبته 3.5% من أجمالي قيم صادراتها في حين بلغت الواردات الزراعية العربية نسبة 12.9% من أجمالي قيم وارداتها خلال عام 1998 وبيّنت هذه النسب ضعف هيكل الصادرات الزراعية مقارنة بهيكل الواردات الزراعية ووصفت هذه الدول بأنها دول عجز في الميزان التجاري، مما عكس أثره على السلع الزراعية العربية عقب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية بعد عام 1995، في حين أتجهت هذه الأسعار إلى التناقص خلال المدة 1996-2000 مما أدى إلى تدني عوائد صادرات البلدان العربية ويعود هذا الارتفاع والانخفاض إلى زيادة القدرة التنافسية وسرعة استجابة البلدان المتقدمة لتغيرات السوق العالمية. ورافق ذلك انخفاض في الاحتياطي الدولي من المنتجات الزراعية إلى أكثر من النصف تقريباً خلال المدة 1999-2000 والتي ترغب البلدان المتقدمة من تحقيق هذا الأمر للتخلص من أعبائه. ونتيجة لذلك فإن مستقبل المنتجات الزراعية قد بات أكثر قلقاً للدول التي تعاني من تفاقم حالة العجز من المنتجات الزراعية التي تمثلت في انخفاض الانتاجية الزراعية وتدني الآداء التصديري وانخفاض الدخل المزرعي لهذه البلدان وبيّن ذلك وجود آثار سلبية لتجارة السلع الزراعية في اقتصاديات البلدان العربية ، وأوضحت دراسة الكواز (2002) ، بأن منظمة التجارة العالمية لم تتمكن من تحرير المبادلات التجارية بصورة عادلة ولجميع الأطراف المتعاقدة لأن المنافع الاقتصادية ترتبت للدول المتقدمة بعكس الدول العربية فكان حصادها غاية في السلبية وذلك بسبب اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد ومن هذه التأثيرات السلبية فقدان المعاملة التجارية لصادرات الدول العربية في أسواق الدول المتقدمة فضلاً عن أن صادرات المنتجات الزراعية لم تحظ بتخفيضات كمركية، والارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية المستوردة من البلدان العربية وسيطرة السلع الاجنبية على الأسواق العربية والحاق أضرار فيها. وأشار الباحث إلى أن انضمام الدول العربية إلى هذه المنظمة رغم السلبية التي تعاني منها هو أفضل من عدمه لأن هذا الانضمام يمكن الدول العربية من مجاراة الانفتاح العالمي للأسواق لتحقيق نوع من الربحية ولو يكون هامشياً مقارنة بالدول المتقدمة. وبيّنت الدراسة أن انفتاح اسواق الدول العربية على العالم الخارجي هو أوسع من انفتاحها بعضها على البعض الاخر. يهدف البحث الى دراسة واقع الصادرات الزراعية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في بعض البلدان النامية خلال المدة 1980- 2010.

## مواد البحث وطرائقه

**منهج البحث :**

**1- أسلوب البحث :** اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين اتجاهين الاول (وصفي) يستند الى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه والثاني (كمي) يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التجريبي من الدراسة .

**2- اختيار البلدان النامية موضوعة البحث :**مما تقدم ولغرض اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة تم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي (مصر، موريتانيا، تونس، تركيا، تايلند، اندونيسيا، المغرب والاردن). ومن اجل اثبات فرضية البحث التي نصت على ان لسياسات منظمة التجارة العالمية تاثيرات متباينة في الصادرات الزراعية في البلدان النامية حسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها قبل اقامة المنظمة وبعد تعاملها مع سياسات المنظمة، لذا استخدمت عدد من النماذج القياسية لتؤكد صحة فرضية البحث وتعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية قيد الدرس أي تصوير العلاقة الرابطة بين سياسات منظمة التجارة العالمية والصادرات الزراعية لعدد من البلدان النامية والمستمدة من مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة . وفي موضوع دراستنا المتعلق بتحديد اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة فان العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران الى ان المتغيرات الاتية هي اكثر المتغيرات التي تؤثر في الصادرات الزراعية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية:-

اولا – المتغير المعتمد (Y): لقد تم الاعتماد على قيم الصادرات الزراعية (مليون دولار) في بلدان العينة كمتغير معتمد خلال مدة البحث.

ثانيا – المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الاتية بوصفها المتغيرات التي تؤثر في الصادرات الزراعية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية وهي:

أ- الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ نسبة مئوية

ب- العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ مليون دولار

جـ-نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ نسبة مئوية
ء-سعر الصرف الاجنبي $X_4$ نسبة مئوية
هـ- قيم الانتاج الزراعي $X_5$ مليون دولار
و- معدل التضخم $X_6$ مليون دولار
لذا فان الشكل الرياضي للنموذج المقدر هو

$$Y=F(X_1,X_2,X_3,X_4,X_5, X_6)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة انموذج قياسي ياخذ الصيغة الاتية:

$$Yi=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4+B_5X_5+B_6X_6+Ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها واحد وثلاثين عاما 1980-2010 والتي قسمت على مدتين شملت الاولى 1994-1980 فترة قبل الانضمام الى المنظمة والثانية 1995-2010 فترة بعد الانضمام الى المنظمة اعتمد فيها تحليل الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالبا ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

## النتائج والمناقشة

**اولاً : المدة الاولى 1980-1994 قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية:** تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة في المدة اعلاه وكما في الجدول (1) الذي تشير نتائجه الى معنوية متغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ في التاثير الايجابي في الصادرات الزراعية في كل من تايلند واندونيسيا والاردن وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في تايلند 0.454 وحدة .

تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الاتية : $ep = Bi\frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$ وهذه القيمة تعني أن زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي الزراعي في تايلند وبنسبة 1% تؤدي الى زيادة الصادرات الزراعية فيها وبنسبة 0.454% وحدة وبلغت مرونة نفس المتغير في اندونيسيا 0.447 وحدة وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في معدل الانفتاح الاقتصادي الزراعي في اندونيسيا وبنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية وبنسبة 0.447% وحدة وبلغت مرونة نفس المتغير في الاردن1.352 وحدة تحسب المرونات في الدوال اللوغارتمية المزدوجة بالطريقة الاتية : $ep = \beta i$ وهذه القيمة تعني أن زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي الزراعي في الاردن بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية وبنسبة 1.352%وحدة. والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تتفق مع دراسة اللقماني،2003 التي بينت نتائجه بأن سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز والقيود الكمركية تسهم في توريد الاستمارات الاجنبية الحديثة والمعدات الرأسمالية والمدخلات ذوات التقنية عالية الغلة والتي أسهمت بتأثيرات ايجابية في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في الدول المذكورة انفاً.

وأظهرت نتائج الجدول (1) المعنوية غير الايجابية لمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من مصر وموريتانيا وتركيا، وقد بلغت مرونته في الاولى 0.364 وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي في مصر بنسبة 1% يؤدي الى خفض صادراتها الزراعية وبنسبة 0.364% وحدة وفي الثانية 0.427 وحدة والتي تعني أن زيادة معدل انفتاحها الاقتصادي الزراعي وبنسبة 1% يؤدي الى خفض صادراتها الزراعية، وبنسبة 0.427% وحدة وفي الثالثة 0.416 وحدة، وهذه القيمة تعني أن زيادة معدل انفتاحها بنسبة 1% تؤدي الى خفض صادراتها الزراعية وبنسبة0.416% وحدة. والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان هذه الدول تخصص الجزء الاكبر من استثماراتها نحو تنمية مشاريع غير زراعية، مما يترتب عليه انخفاض صادراتها الزراعية التي لم تشهد نمواً اقتصادياً خلال المدة المذكورة وذلك جعل هذا المتغير لايسهم بتأثير ايجابي في الصادرات الزراعية لدول العينة (العبد، 2005)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من تونس والمغرب ، وأظهرت نتائج نفس الجدول معنوية متغير العجز في الموازنة العامة $X_2$ في التأثير الايجابي في الصادرات الزراعية وفي كل من موريتانيا، اندونيسيا، والأردن وقد بلغت مرونته في موريتانيا 0.184 وحدة وهذه القيمة تعني أن زيادة مقدار العجز في ميزانية موريتانيا بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.184% وحدة وبلغت مرونة المتغير المذكور في اندونيسيا 0.135 وحدة والتي تعني أن زيادة نسبة العجز في ميزانيتها

الجدول (1) نتائج التحليل الكمي لاثر العوامل الاقتصادية في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-1994)

Table (1) : Quantative analysis results for the effect of economic factors in agricultural exports in sample states for the period 1980-1994

| نوع الدالة Type of Function | $X_6$ | $X_5$ | $X_4$ | $X_3$ | $X_2$ | $X_1$ | Xi | الدول Countries |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | - 0.351 | -1.102 | - 0.228 | 0.446 | - 0.021 | - 0.364 | $\beta i$ | مصر Egypt |
| | - 2.33 | - 2.19 | -1.41 | 1.78 | - 0.29 | - 2.30 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ =0.64 F = 5.26 D-W =1.235 |
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | -0.059 | -0.180 | 0.201 | 0.340 | 0.184 | -0.427 | $\beta i$ | موريتانيا Mauritania |
| | -2.37 | -2.17 | 3.09 | 5.31 | 4.52 | -2.12 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ = 0.88 F =19.67 D-W =2.304 |
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | -0.170 | 1.587 | 0.465 | -0.351 | -0.085 | -0.141 | $\beta i$ | تونس Tunisia |
| | -2.41 | 4.90 | 2.83 | -2.59 | -1.50 | -0.64 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ = 0.88 F = 19.16 D-W =1.612 |
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | -0.230 | -0.234 | 0.235 | 0.064 | -0.004 | -0.416 | $\beta i$ | تركيا Turkey |
| | -2.77 | -0.91 | 5.60 | 3.10 | -0.29 | -2.08 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ = 0.82 F = 11.65 D-W =2.32 |
| خطية Linear | 0.040 | 1.187 | 0.994 | -129.28 | -0.084 | 46.282 | $\beta i$ | تايلند Thailand |
| | 0.23 | 19.45 | 1.89 | -5.33 | -2.02 | 3.32 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ =0.98 F =158.49 D-W = 1.737 |
| خطية Linear | -0.643 | 0.375 | 0.0139 | 2.943 | 0.103 | 117.792 | $\beta i$ | اندونيسيا Indonesia |
| | -2.10 | 4.66 | 4.94 | 2.84 | 3.01 | 5.81 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ =0.97 F = 114.29 D-W =2.872 |
| خطية Linear | 1.587 | 0.462 | -5.556 | 7.093 | -0.169 | -11.209 | $\beta i$ | المغرب Morocco |
| | 2.18 | 6.03 | -2.49 | 3.38 | -1.74 | -0.51 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ =0.84 F =13.35 D-W =2.614 |
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | -0.066 | -1.536 | 0.818 | 1.126 | 0.261 | 1.352 | $\beta i$ | الاردن Jordan |
| | -1.06 | -2.96 | 1.83 | 2.60 | 1.71 | 2.21 | $t^*$ | $\bar{R}^2$ =0.46 F =3.01 D-W =1.487 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة 1980-1994

Resource : Prepared by the researcher depending on result of quantative analysis for the effect factors in agricultural export in countries in the sample for the period 1980- 1994.

العامة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.135% وحدة وفي الأردن 0.261% وحدة والتي تعني أن زيادة مقدار العجز فيها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.261% وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن العجز في الميزانية العامة للدول المذكورة أنفاً غالباً ما يتم تمويله بالعجز التمويل بالتضخم وذلك لعدم كفاية موارد التمويل المحلية فيها إذ تفضل العديد من البلدان النامية هذه الوسيلة لكون جهازها الضريبي غير قادر على اسعاف احتياجاتها التنموية وذلك عكس اثره في اعادة توزيع الدخول القومية للدول المذكورة بالصيغة التي يزداد معها حجم انفاقها الاستثماري في قطاعاتها

الزراعية من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة أو استغلال موارد زراعية معطلة بحيث يتولد عنها دخول حقيقية اضافية تسهم في زيادة صادراتها الزراعية (غزال، 2003) ، وظهرت المعنوية غير الايجابية لمتغير العجز $X_2$ في كل من تايلند والمغرب وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى 0.065 وحدة، وهذه القيمة تعني ان ارتفاع معدل العجز في الميزانية العامة لتايلند وبنسبة 1% تؤدي الى خفض صادراتها وبنسبة 0.065% وحدة في حين بلغت مرونة نفس المتغير في المغرب 0.239 وحدة، وهذه القيمة تعني أن ارتفاع معدل العجز في الميزانية العامة للمغرب وبنسبة 1% يؤدي الى خفض صادراتها وبنسبة 0.239% وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع أدبيات النظرية الاقتصادية التي تشير الى أن الانخفاض الحاصل في عجز الموازنة العامة للدولة يصاحب عادة انخفاض معدلات التضخم وذلك يعكس أثره في تزايد الصادرات الزراعية في الدولتين المذكورتين انفاً، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من مصر وتونس وتركيا، وأظهرت نتائج الجدول (1) معنوية متغير معدل الاكتفاء الذاتي $X_3$ في التأثير الايجابي في الصادرات الزراعية في كل من مصر وموريتانيا وتركيا واندونيسيا والمغرب والأردن وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في الدولة الاولى 0.446 وحدة، وهذه القيمة تعني أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الزراعي في مصر بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.446% وحدة، وبلغت مرونته في الثانية 0.34 وحدة وهذه القيمة تعني أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في موريتانيا بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية وبنسبة 0.34% وحدة، وفي الثالثة 0.064 وحدة والتي تعني أن زيادة معدل اكتفاءها الذاتي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.064% وحدة وفي الرابعة 0.064 وحدة والتي تعني ان زيادة معدل اكتفاءها الذاتي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.064% وحدة وفي الخامسة 0.116 وحدة والتي تعني أن زيادة معدل اكتفاءها الذاتي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.116% وحدة وفي السادسة 1.126 وحدة، التي تعني أن زيادة معدل إكتفاءها الذاتي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 1.126% وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تعني أن البلدان المذكورة آنفاً قد حققت قدراً كبيراً من اكتفاءها الذاتي من المحاصيل الزراعية، الامر الذي جعلها مصدرة لعدد كبير منها، في حين أوضحت النتائج المعنوية غير الايجابية لمتغير الاكتفاء الذاتي $X_3$ في كل من تونس، وتايلند وقد بلغت مرونته في تونس 0.351 وحدة، وهذه القيمة تعني أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الزراعي بنسبة 1% تؤدي الى خفض صادراتها الزراعية بنسبة 0.351% وحدة. وبلغت مرونة المتغير نفسه في تايلند 0.548 وحدة وهذه القيمة تعني أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الزراعي بنسبة 1% تؤدي الى خفض صادراتها الزراعية بنسبة 0.548% وحدة، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه كلما ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي في البلدان المذكورة أنفاً أدى ذلك الى خفض صادراتها الزراعية، وهذه النتيجة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تقل الصادرات الزراعية كلما سعت الدولة الى تحقيق إكتفاءها الذاتي الزراعي. (مجهول، 2000) ، وأظهرت نتائج الجدول (1) معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعة في كل من موريتانيا وتونس وتركيا وتايلند واندونيسيا والأردن. وقد بلغت مرونته في الأولى 0.201 وحدة، وهذه القيمة تعني أن زيادة سعر صرف العملة الموريتانية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.201% وحدة، وفي الثانية 0.465 وحدة وهذه القيمة تعني أن رفع سعر صرف العملة التونسية بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.465% وحدة. وفي الثالثة 0.235 وحدة والتي تعني بأن زيادة سعر صرف الليرة التركية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية وبنسبة 0.235% وحدة. وفي الرابعة 0.415 وحدة والتي تعني بأن زيادة سعر صرف العملة التايلندية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.415% وحدة. وفي الخامسة 0.349 وحدة والتي تعني أن زيادة سعر صرف العملة الاندونيسية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.349% وحدة. وفي السادسة 0.818 وحدة والتي تعني بأن زيادة سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراته الزراعية بنسبة 0.818% وحدة. والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه عندما ترتفع اسعار صرف عملات الدول المذكورة أنفاً فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة لذا تصبح المنتجات الزراعية المحلية رخيصة الاثمان في الاسواق الخارجية وبذلك تزداد الكميات المطلوبة منها في الأسواق الاجنبية وترتفع قيم الصادرات الزراعية الرخيصة وذلك سيؤدي الى زيادة عوائد البلد من العملات الاجنبية التي تؤدي الى تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي ولا سيما من المحاصيل ذات الافاق التصديرية (الفخري،2006)، فيما ظهر التأثير غير الايجابي للمتغير المذكور في الصادرات الزراعية في المغرب، وقد بلغت مرونته 0.606 وحدة وهذه القيمة تعني أن .زيادة سعر صرف الدرهم المغربي بنسبة 1% تؤدي الى خفض صادرات

المغرب الزراعية بنسبة0.606% وحدة. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في مصر. إذ قد يكون سبب ذلك هو ان سعر صرف العملة المصرية لن يشهد تغيراً كبيراً خلال مدة البحث الامر الذي اخفى معنوية هذا المتغير في التأثير في الصادرات الزراعية المصرية، وأظهرت نتائج الجدول (1) معنوية متغير الإنتاج الزراعي المحلي $X_5$ في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من تونس، تايلند، اندونيسيا، المغرب. وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في الدولة الاولى 1.587 وحدة والتي تعني أن زيادة العرض الزراعي المحلي فيها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 1.587% وحدة وفي الثانية 1.274 وحدة التي تعني أن زيادة الانتاج الزراعي المحلي فيها بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 1.274 وحدة وفي الثالثة 0.478 وحدة التي تعني أن زيادة الانتاج الزراعي المحلي وبنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية وبنسبة 0.478% وحدة. وفي الرابعة 0.420 وحدة والتي تعني أن زيادة الانتاج الزراعي المحلي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها بنسبة 0.420% وحدة. والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والتي نصت في ادبياتها أن البلدان المذكورة أنفاً ذوات انتاج زراعي كبير ولا سيما من المحاصيل التصديرية فضلاً عن الارتباط الوثيق بين قطاعاتها التصديرية من المحاصيل الزراعية مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ساهم في ذلك ارتفاع في مستوى التقدم التقني وطرائق الانتاج السائدة فيها، فضلاً عن الوفرة النسبية لعناصر الانتاج الاساسية اللازمة لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تتمتع بمقدرة تنافسية تصديرية في السوق العالمية. (قاسم، 1989)، وأوضحت نتائج الدراسة المعنوية غير الايجابية لمتغير الانتاج الزراعي المحلي X5 في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من موريتانيا والاردن، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في الدولة الاولى 0.180 وحدة وهذه القيمة تعني أن زيادة الإنتاج الزراعي فيها بنسبة 1% تؤدي الى خفض قيم الصادرات الزراعية بنسبة 0.180% وحدة، وبلغت مرونة نفس المتغير في الدولة الثانية 1.536 وحدة والتي تعني بأن زيادة انتاجها الزراعي بنسبة 1% تؤدي الى خفض صادراتها الزراعية وبنسبة 1.536% وحدة. والإشارة السالبة لمعلمه هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يعزى الى انخفاض الانتاج الزراعي في الدولتين المذكورتين أنفاً وتذبذبه من موسم لأخر بفعل عدة عوامل منها أعتماده على الظروف الطبيعية كالامطار التي تتسم بالتذبذب من موسم لآخر فضلاً عن قلة الاستثمار المخصص للزراعة فيهما يساهم في ذلك تدني مستويات التقنية ومعدلات الانتاجية لمعظم انواع المحاصيل ولا سيما المخصصة منها للتصدير وبذلك أصبح الانتاج الزراعي غير كافي لسد حاجة الطلب المحلي الامر الذي عكس أثره في انخفاض الكميات المخصصة للتصدير من المحاصيل الزراعية. (الدليمي، 2008)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في تركيا، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية متغير معدل التضخم $X_6$ في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في المغرب، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور 0.420 وحدة والتي تعني أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.420% وحدة. والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية ويعزى سبب ذلك الى ان ارتفاع معدل التضخم فيها بنسبة1% أدى الى ارتفاع في معدل ادخاراتها المحلية وبنسبة 0.5% ، وقد أكدت العديد من الدراسات في هذا الشأن بأن التمويل التضخمي صاحب دائماً عمليات النمو الاقتصادي السريع كما هو الحال في اليابان خلال المدة 1933-1935 فضلاً عن تجربة الهند في خطتها الخمسية للمدة 1951-1956 وفي هذا الشأن يؤكد عدد من الاقتصاديين على أن معدلات التضخم المعتدلة تعد ضرورية لتحقيق مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وينعكس أثر ذلك في ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في القطاع الزراعي التي تظهر نتيجة للزيادة في معدلات الانتاجية والفائض الزراعي الذي يخصص جزء منه لغرض التصدير (المرتضى، 2006)، وأظهرت نتائج نفس الجدول المعنوية غير الايجابية لمتغير معدل التضخم X6 في التاثير في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر وموريتانيا وتونس وتركيا واندونيسيا. وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في الدولة الاولى 0.351 وحدة وهذه القيمة تعني أن خفض معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الزراعية المصرية بنسبة 0.351% وحدة وفي الثانية 0.059 وحدة والتي تعني بأن خفض معدل التضخم فيها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادرات موريتانيا من المحاصيل الزراعية بنسبة 0.059% وحدة وفي الثالثة 0.170 وحدة والتي تعني أن خفض معدل التضخم فيها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادرات تونس بنسبة 0.170% وحدة. وفي تركيا 0.230 وحدة والتي تعني بأن خفض معدل التضخم فيها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.230% وحدة وفي اندونيسيا 0.112 وحدة، والتي تعني بأن خفض معدل التضخم فيها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة صادراتها الزراعية بنسبة 0.112% وحدة. والأشارة السالبة لمعلمه

هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي تشير في ادبياتها الى أن انخفاض معدلات التضخم يعكس أثره في تزايد الصادرات الزراعية من خلال خفض تكاليف الانتاج وتغير الاسعار النسبية بين المنتجات المحلية والاجنبية والذي يكون لصالح المنتجات المحلية لأنها تمتلك ميزه سعرية بحيث تصبح أرخص سعراً في الأسواق العالمية وبذلك تزداد مقدرة صادرات البلدان المذكورة في المنافسة في الاسواق الاجنبية. (غزال، 2003). ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من تايلند والاردن.

**ثانياً: المدة الثانية 1995-2010 بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية:** تشير نتائج الجدول (2) الى معنوية متغير الانفتاح الاقتصادي X1 في التأثير الايجابي في الصادرات الزراعية في كل من تركيا، تايلند، اندونيسيا، المغرب. وقد بلغت مرونته 0.395 و 0.409و 0.192و 1.668 وحدة على التوالي . تحسب المرونات في الدوال نصف اللوغارتمية بالطريقة الاتية $ep = \frac{\beta i}{\bar{Y}}$ . والاشارة الموجبة لمعلمه هذا المتغير تجد تفسيرها في التحسن النسبي في إداء القطاع الزراعي في الدول المشار إليه أنفاً أثر قيام حكوماتها بتبني عدد من الإجراءات التي فرضتها سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين والتي عملت على تحرير تجارتها الخارجية وقلصت دور الدولة في النشاط الزراعي وخفضت عدد من القيود التي من شأنها أن تعيق تصدير منتجاتها الزراعية وسعت نحو تشجيع صادراتها الزراعية من خلال مجموعة عوامل، منها خفض أجور النقل وابرام عدد من العقود التجارية مع دول المجموعة الاوربية (الفخري، 2006)، وظهر التأثير غير الايجابي للمتغير المذكور في قيم الصادرات الزراعية في كل من مصر وتونس والأردن بمرونة بلغت 0.404 و0.136 و 0.424 وحدة على التوالي. والاشارة السالبة لمعلمه هذا المتغير تعني أن سياسات منظمة التجارة العالمية ركزت على تطوير عدد من المشاريع التي تعطي عوائدها في الأمد القصير الامر الذي أدى الى جعل سياسات المنظمة لم تعمل على حفز متغير الانفتاح وبالتالي عكس اثره غير الايجابي في خفض الصادرات الزراعية في الدول المذكورة أنفاً. (الخطيب، 2010). ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في موريتانيا، وأوضحت نتائج نفس الجدول معنوية متغير العجز في الميزانية العامة للدولة X2 في التأثير الايجابي في الصادرات الزراعية في كل من مصر، تايلند، المغرب، الأردن بمرونة بلغت 0.121 و 0.071و 0.167 و 0.08 وحدة على التوالي. والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تعني أن البلدان المذكورة تعمل على تمويل العجز في ميزانيتها بالاصدار النقدي الجديد الذي يعد أفضل وسيلة لتمويل الميزانية والذي يعني زيادة القيم النقدية في ميزانية الدولة والتي تتيح لها امكانية دعم منتجيها الزراعيين، وعلى الرغم من كون هذه الوسيلة تسهم في رفع معدلات التضخم الا انها تعمل على زيادة الناتج الزراعي الذي ينعكس أثره في زيادة الصادرات الزراعية وهي العوامل التي اكدت عليها سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين (اليونس، 2010)، وأظهرت نتائج نفس الجدول المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في كل من موريتانيا واندونيسيا وقد بلغت مرونته في الأولى 0.068 وحدة وفي الثانية 0.355 وحدة. والاشارة السالبة لمعلمه هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على أنه كلما قلت نسبة العجز في الموازنة العامة ازدادت امكانية الدولة في دعم المنتجين الزراعيين ولا سيما الذين يخصصون الجزء الاكبر من انتاجهم لغرض التصدير. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من تونس وتركيا، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية متغير نسبة الاكتفاء الذاتي X3 في التأثير الايجابي في الصادرات الزراعية في كل من موريتانيا وتونس والأردن بمرونه بلغت 0.200 و 0.098 و 1.447 وحدة. والاشارة الموجبة لمعلمه هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والتي نصت في ادبياتها على انه كلما تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي كلما كان البلد أقدر على تعزيز أمنه الغذائي وتصدير المحاصيل الزراعية الفائضة عن حاجته وقد أكدت في هذا الشأن سياسات منظمة التجارة العالمية ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تكون فيها الميزة النسبية من انتاج محاصيلها الزراعية مرتفعة وذلك من خلال التوسع في استخدام التقنية الزراعية وادخال احدث وسائل الابتكار والتطور العلمي في القطاع الزراعي. (العلوان، 2002)، فيما ظهرت المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في كل من مصر وتركيا وتايلند واندونيسيا والمغرب بمرونة بلغت 0.302 و 0.818 و0.144 و 0.183 و 0.367 وحدة على التوالي. والإشارة السالبة لمعلمه هذا المتغير تعني أن سياسات منظمة التجارة العالمية خفضت من نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في الدول المذكورة وذلك عكس أثره في انخفاض الكميات المصدرة من

الجدول (2): نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة 1995-2010

Table (2): Quantative analysis results for the effect of economic factors in agricultural exports in sample states for the period 1995-2010

| نوع الدالة Type of Function | $X_6$ | $X_5$ | $X_4$ | $X_3$ | $X_2$ | $X_1$ | Xi | الدول Countries |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | 0.210 | 0.659 | 1.232 | -0.302 | 0.121 | -0.404 | $\beta i$ | مصر Egypt |
| | 3.35 | 6.00 | 6.10 | -1.77 | 2.11 | -2.07 | t* | $\bar{R}^2$=0.97 F =95.2 D-W =2.709 |
| لوغارتمية مزدوجة Double logramatic | -0.177 | 0.487 | -0.521 | 0.200 | -0.068 | -0.129 | $\beta i$ | موريتانيـــــــــا Mauritania |
| | -1.90 | 4.33 | -3.83 | 2.09 | -1.71 | -0.42 | t* | $\bar{R}^2$=0.95 F 5=6.25 D-W =2.863 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | 0.113 | 0.007 | 0.538 | 0.215 | 0.001 | -0.299 | $\beta i$ | تونس Tunisia |
| | 2.59 | 7.40 | 2.07 | 1.72 | 0.03 | -1.71 | t* | $\bar{R}^2$=0.86 F= 16.50 D-W =2.211 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | -0.003 | 0.001 | -0.155 | -0.017 | -0.003 | 0.821 | $\beta i$ | تركيا Turkey |
| | -2.24 | 5.00 | -2.85 | -3.11 | -1.15 | 1.71 | t* | $\bar{R}^2$=0.82 F =12.55 D-W =1.940 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | 8.922 | 221.706 | -101.505 | -593.310 | 10.245 | 59.043 | $\beta i$ | تايلند Thailand |
| | 1.88 | 8.94 | -3.31 | -12.22 | 3.24 | 3.05 | t* | $\bar{R}^2$=0.91 F =27.861 D-W =2.492 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | 0.002 | 0.005 | 0.002 | -0.042 | -0.008 | 0.442 | $\beta i$ | اندونيســـــــــيا Indonesia |
| | 2.61 | 12.87 | 4.97 | -1.97 | -2.26 | 2.04 | t* | $\bar{R}^2$=0.97 F =84.70 D-W =1.659 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | -27.873 | 216.516 | 31.438 | -58.398 | 26.573 | 265.059 | $\beta i$ | المغرب Morocco |
| | -2.14 | 4.91 | 0.28 | -2.40 | 3.37 | 3.88 | t* | $\bar{R}^2$=0.94 F = 44.37 D-W =2.007 |
| نصف لوغارتمية Semi logramatic | 0.014 | 0.002 | 32.148 | 5.906 | 0.002 | -1.095 | $\beta i$ | الاردن Jordan |
| | 2.13 | 4.12 | 6.77 | 2.97 | 2.22 | -3.02 | t* | $\bar{R}^2$=0.96 F =77.08 D-W= 1.529 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الزراعة خلال المدة 1995-2010

Resource : Prepared by the researcher depending on result of quantative analysis for the effect factors in agricultural export in countries in the sample for the period 1995- 2010.

المحاصيل الزراعية، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي X4 في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من مصر وتونس واندونيسيا والأردن بمرونة بلغت 1.232 و 0.246 و 0.087 و 0.124 وحدة على التوالي في الدول المشار اليها سابقاً والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة Shin-ya Nakamura others ( 1998) التي أوضح فيها بأن سياسات منظمة

التجارة العالمية عملت على رفع أسعار صرف عملات الدول المشار اليها وذلك جعل أسعار منتجاتها الزراعية رخيصة الثمن في الاسواق الخارجية الامر الذي أدى الى زيادة الكميات المطلوبة منها، وبذلك ازدادت العوائد الاجنبية من الصادرات الزراعية والذي أسهم في زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي للدول أعلاه والذي عكس اثره في زيادة الانتاج الزراعي وصادراته منها وكما ورد ذلك في دراسة المرتضى، (2006)، وظهرت المعنوية غير الايجابية ولنفس المتغير في كل من موريتانيا، تركيا، تايلند بمرونة بلغت 0.521 و0.074 و 0.704 وحدة على التوالي . والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على خفض أسعار صرف عملات الدول المذكورة بحيث قللت من عوائد النقد الاجنبي من صادراتها الزراعية بالمقابل ازدادت الاستيرادات الزراعية في ظل حرية التجارة التي اصبحت أرخص ثمناً مقارنة بالانتاج المحلي منها وبذلك تحول الطلب نحو الواردات والذي ترك أثراً سلبياً في الناتج الزراعي وصادراته (الجويجاتي، 1999)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في المغرب، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمتغير الانتاج الزراعي X5 في التأثير في الصادرات الزراعية في جميع دول عينة الدراسة بمرونة بلغت 0.659 و 0.487 و 0.032 و0.048 و 1.538 و 0.021 و 1.362 و0.082 وحدة على التوالي. والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على العلاقة الطردية بين الانتاج المحلي الزراعي والصادرات الزراعية، وفي هذا الشأن عملت سياسات منظمة التجارة العالمية على توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي في دول العينة بحيث أسهمت في توسيع رقعة المساحة المزروعة واستخدام وسائل انتاجية حديثة أدت الى زيادة الناتج الزراعي والكميات المصدرة منه (الدليمي، 2008)، وأوضحت نتائج جدول (2) المعنوية الايجابية لمتغير معدل التضخم X6 في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من مصر، تونس، تايلند، اندونيسيا والأردن بمرونة بلغت 0.210 و 0.051 و 0.061 و0.087 و0.058 وحدة على التوالي . والاشارة الموجبة لمعلمه هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في أن سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على رفع معدل التضخم في الدول المذكورة، بحيث أدى ذلك الى زيادة نسبة العجز في الميزانية العامة لها وكما هو معروف بأن معظم البلدان النامية تعالج عجز ميزانيتها بالإصدار النقدي الجديد الذي يؤدي الى إعادة توزيع الدخول من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة واستغلال موارد انتاجية معطلة بحيث يتولد منها انتاج زراعي يسهم في زيادة الكميات المصدرة منه (غزال، 2003)، فيما ظهر التأثير غير الايجابي للمتغير المذكور في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من موريتانيا، تركيا، والمغرب بمرونة بلغت 0.177 و0.014 و0.175 وحدة على التوالي . والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار إن سياسات منظمة التجارة العالمية أسهمت في خفض معدل التضخم في الدول أعلاه بحيث أدى ذلك إلى إنخفاض أسعار المدخلات الزراعية الى الحد الذي جعل أسعار المنتجات الزراعية أرخص سعراً في الأسواق العالمية بحيث عكس ذلك أثره في زيادة الكميات المصدرة منها.

**ثالثاً: مقارنة نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية خلال المدتين 1980-1994 قبل انضمام دول العينة في منظمة التجارة العالمية و 1995-2010 بعد انضمام دول العينة في منظمة التجارة العالمية.** يمكن توضيح حالة المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لبلدان العينة وفي المدتين المذكورتين أنفاً وكما في الجدول (3):-

**اولاً مصر :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره السلبي لان سياسات المنظمة لم تكن في صالح الانفتاح الاقتصادي في مصر.اما متغير العجز في الميزانية العامة $X_2$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى أي اتفق مع مفاهيم النظرية في ادعائها كلما انخفض العجز في الميزانية كلما ساهم ذلك في تعزيز المقدرة التصديرية للبلد، وفي الفترة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة التي تشير الى ان زيادة العجز في الميزانية يتسبب في زيادة القدرة التصديرية وهذا يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد يعود سبب ذلك هو عندما تمر الدولة بعجز كبير في ميزانيتها تصدر منتجاتها الجيدة وتستورد منتجات اقل جودة. كما في حالة محصولي القطن والرز في مصر. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى وذلك اتفق مع مفاهيم النظرية التي نصت في ادبياتها على انه كلما تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي كلما كان البلد اقدر على تعزيز امنه الغذائي وتصدير المحاصيل الزراعية الفائضة عن حاجته، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وهذا لم يتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي تشير في ادبياتها الى ان الصادرات الزراعية تزداد كلما سعت الدولة الى تحقيق اكتفاءها الذاتي الزراعي. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كان

الجدول (3) : مقارنة نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الصادرات الزراعية في بلدان عينة الدراسة خلال المدتين (1980-1994) و (1995-2010)

Table (3): Comparision of Quantative results for the effects factors in agricultural exports in sample states for the period (1980-1994) and (1995-2010)

| قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية 1980-1994 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| X6 | X5 | X4 | X3 | X2 | X1 | Xi | الدول Countries |
| -0.351 | -1.102 | -0.228 | 0.446 | -0.021 | -0.364 | i $\beta$ | مصر Egypt |
| -2.33 | -2.19 | -1.41 | 1.78 | -0.29 | -2.30 | t* | |
| -0.059 | -0.180 | 0.201 | 0.340 | 0.184 | -0.427 | i $\beta$ | موريتانيا Mauritania |
| -2.37 | -2.17 | 3.09 | 5.31 | 4.52 | -2.12 | t* | |
| -0.170 | 1.587 | 0.465 | -0.351 | -0.085 | -0.141 | i $\beta$ | تونس Tunisia |
| -2.41 | 4.90 | 2.83 | -2.59 | -1.50 | -0.64 | t* | |
| -0.230 | -0.234 | 0.235 | 0.064 | -0.004 | -0.416 | i $\beta$ | تركيا Turkey |
| -2.77 | -0.91 | 5.60 | 3.10 | -0.29 | -2.08 | t* | |
| 0.040 | 1.187 | 0.994 | -129.28 | -0.084 | 46.282 | i $\beta$ | تايلند Thailand |
| 0.23 | 19.45 | 1.89 | -5.33 | -2.02 | 3.32 | t* | |
| -0.643 | 0.375 | 0.013 | 2.943 | 0.103 | 117.792 | i $\beta$ | اندونيسيا Indonesia |
| -2.10 | 4.66 | 4.94 | 2.84 | 3.01 | 5.81 | t* | |
| 1.587 | 0.462 | -5.556 | 7.093 | -0.169 | -11.209 | i $\beta$ | المغرب Morocco |
| 2.18 | 6.03 | -2.49 | 3.38 | -1.74 | -0.51 | t* | |
| -0.066 | -1.536 | 0.818 | 1.126 | 0.261 | 1.352 | i $\beta$ | الاردن Jordan |
| -1.06 | -2.96 | 1.83 | 2.60 | 1.71 | 2.21 | t* | |

| بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية 1995-2010 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| X6 | X5 | X4 | X3 | X2 | X1 | Xi | الدول Countries |
| 0.210 | 0.659 | 1.232 | -0.302 | 0.121 | -0.404 | i $\beta$ | مصر Egypt |
| 3.35 | 6.00 | 6.10 | -1.77 | 2.11 | -2.07 | t* | |
| -0.177 | 0.487 | -0.521 | 0.200 | -0.068 | -0.129 | i $\beta$ | موريتانيا Mauritania |
| -1.90 | 4.33 | -3.83 | 2.09 | -1.71 | -0.42 | t* | |
| 0.113 | 0.007 | 0.538 | 0.215 | 0.001 | -0.299 | i $\beta$ | تونس Tunisia |
| 2.59 | 7.40 | 2.07 | 1.72 | 0.03 | -1.71 | t* | |
| -0.003 | 0.001 | -0.155 | -0.017 | -0.003 | 0.821 | i $\beta$ | تركيا Turkey |
| -2.24 | 5.00 | -2.85 | -3.11 | -1.15 | 1.71 | t* | |
| 8.922 | 221.706 | -101.505 | -593.310 | 10.245 | 59.043 | i $\beta$ | تايلند Thailand |
| 1.88 | 8.94 | -3.31 | -12.22 | 3.24 | 3.05 | t* | |
| 0.002 | 0.005 | 0.002 | -0.042 | -0.008 | 0.442 | i $\beta$ | اندونيسيا Indonesia |
| 2.61 | 12.87 | 4.97 | -1.97 | -2.26 | 2.04 | t* | |
| -27.873 | 216.516 | 31.438 | -58.398 | 26.573 | 265.059 | i $\beta$ | المغرب Morocco |
| -2.14 | 4.91 | 0.28 | -2.40 | 3.37 | 3.88 | t* | |
| 0.014 | 0.002 | 32.148 | 5.906 | 0.002 | -1.095 | i $\beta$ | الاردن Jordan |
| 2.13 | 4.12 | 6.77 | 2.97 | 2.22 | -3.02 | t* | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لاثر العوامل الاقتصادية في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة للمدة 1980-2010

Resource : Prepared by the researcher depending on result of quantative analysis for the effect factors in agricultural export in countries in the sample for the period 1980- 2010.

باشارة سالبة في المدة الاولى أي ان خفض سعر الصرف يجعل اسعار الصادرات الزراعية المصرية مقومة بالعملات الاجنبية اعلى من نظيرتها في الاسواق الاجنبية وبذلك تقل الكميات المطلوبة منها، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة التي تشير الى ان سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على رفع سعر صرف العملة المصرية مما جعل اسعار منتجاتها الزراعية رخيصة الثمن في الاسواق الخارجية الامر الذي ادى الى زيادة الكميات المطلوبة منها وبذلك ازدادت العوائد الاجنبية من الصادرات الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كان تاثيره غير ايجابي في الصادرات الزراعية في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية في ادعائها انه كلما ازداد الناتج الزراعي كلما ادى ذلك الى انخفاض المقدرة التصديرية للبلد وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذا اتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان زيادة الناتج الزراعي تؤدي الى زيادة الصادرات الزراعية.اما معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وذلك يتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي تشير في ادبياتها الى ان انخفاض معدلات التضخم يعكس اثره في تزايد الصادرات الزراعية، وفي المدة الثانية تغرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وقد يكون سبب ذلك في أن سياسات المنظمة قد اسهمت في رفع معدلات التضخم في المدة الثانية.

**ثانياً موريتانيا :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كان تاثيره في الصادرات سلبيا في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بالتاثير السلبي وذلك لان سياسات منظمة التجارة العالمية لم تعمل على حفز الانفتاح الاقتصادي وبالتالي عكس اثره غير الايجابي في خفض الصادرات الزراعية. اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى أي انها خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة أي اتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على انه كلما انخفض العجز في الميزانية كلما ادى ذلك الى تعزيز المقدرة التصديرية للبلد. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره الايجابي وذلك يشير الى ان سياسات المنظمة كانت تهدف الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي للبلد. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدة الاولى والتي تشير الى انه عندما يرتفع سعر صرف عملة البلد فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة وبذلك تصبح المنتجات المحلية رخيصة الثمن في الاسواق الخارجية وتزداد الكميات المطلوبة منها وذلك يسهم في زيادة الصادرات الزراعية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة لان سياسات المنظمة كانت تهدف الى تقليل الصادرات الزراعية للبلد فعملت على خفض سعر صرف عملتها بالمقابل عملت سياسات المنظمة على زيادة الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارة معلمته سالبة في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذا اتفق مع توقعاتنا وادبيات النظرية التي نصت على العلاقة الطردية بين الانتاج الزراعي المحلي والصادرات الزراعية. اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارة معلمته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره السلبي وذلك يجد تفسيره في ان سياسات المنظمة خفضت معدلات التضخم الى الحد الذي اصبحت فيه اسعار مدخلات الانتاج الزراعي ارخص سعرا من نظيرتها المستوردة من البلدان الاجنبية وبذلك اصبحت اسعار المخرجات منافسة في السوق العالمية وذلك يعني زيادة الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية.

**ثالثاً تونس :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره السلبي لان سياسات منظمة التجارة العالمية ركزت على تطوير عدد من المشاريع التي تعطي عوائدها في الامد القصير مما اسهم في خفض الصادرات الزراعية. وفيما يتعلق بمتغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذا اتفق مع ادبيات النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان الانخفاض الحاصل في عجز الموازنة العامة للدولة يصاحب عادة انخفاض معدلات التضخم وذلك عكس اثره في تزايد الصادرات الزراعية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وذلك يجد تفسيره في ان سياسات المنظمة اسهمت في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وذلك يجد تفسيره في انه كلما ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي ادى ذلك الى زيادة القدرة التصديرية للبلد وهذا اتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره الايجابي وتعليل ذلك هو ان سياسات المنظمة عملت على رفع سعر صرف عملة البلد بهدف زيادة الكميات

المصدرة من محاصيلها الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية احتفظ بتاثيره الايجابي وهذا اتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والذي يجد تفسيره في ان سياسات المنظمة ركزت استثماراتها في القطاع الزراعي على الرغم من ان هذا القطاع يعطي عوائده في الامد الطويل. اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذا اتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية اما في المدة الثانية فقد تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذا لم يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وتبرير ذلك هو ان سياسات المنظمة عملت على رفع معدلات التضخم الى الحد الذي قللت معه الصادرات الزراعية.

**رابعاً تركيا :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة ويعزى سبب ذلك الى ان سياسات منظمة التجارة العالمية اكدت على توسيع نطاق الانفتاح الاقتصادي للدولة. اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية بقي بنفس التأثير أي اتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على انه كلما قلت نسبة العجز في الموازنة العامة ازدادت مقدرة الدولة في دعم المنتجين الزراعيين ولاسيما الذين يخصصون الجزء الاكبر في انتاجهم لغرض التصدير. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وذلك بسبب ان سياسات المنظمة قد جعلت تاثير هذا المتغير غير ايجابي في الصادرات الزراعية. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وذلك لان سياسات المنظمة كانت تهدف الى تقليل الصادرات الزراعية فعملت على خفض سعر صرف الليرة التركية بالمقابل سعت المنظمة على زيادة الكميات المستوردة في المحاصيل الزراعية للبلد. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وكان تاثيره في الصادرات ايجابياً وهذه النتيجة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية. اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية بقي بنفس الاشارة والتي اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار ان سياسات منظمة التجارة العالمية اسهمت في خفض معدل التضخم مما عكس اثره في زيادة الصادرات الزراعية.

**خامساً تايلند :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدتين الاولى والثانية وذلك يجب تفسيره في التحسن النسبي في اداء القطاع الزراعي مما ادى الى تشجيع الصادرات الزراعية من خلال مجموعة عوامل منها خفض اجور النقل وابرام عدد من العقود التجارية مع دول المجموعة الاوربية. اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذا اتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية أي انه كلما انخفض العجز في الميزانية العامة كلما ساهم ذلك في زيادة الصادرات الزراعية، اما في المدة الثانية فقد تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي تعني ان الدولة تعمل على تمويل العجز في ميزانيتها بالاصدار النقدي الجديد التي تتيح لها امكانية دعم منتجيها الزراعيين على الرغم من انها تسهم في رفع معدل التضخم الا انها تعمل على زيادة الناتج الزراعي وبالتالي تزداد معه الصادرات الزراعية. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارة معلمته سالبة في المدتين الاولى والثانية وكان اثره في الصادرات سلبيا وذلك لان سياسات منظمة التجارة العالمية في المدة الثانية خفضت من نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وذلك عكس اثره في انخفاض الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى ، وتغيرت في المدة الثانية الى السالبة وسبب وذلك هو أن سياسات المنظمة كانت تهدف الى تقليل الصادرات الزراعية فعملت على خفض سعر صرف عملة البلد وذلك ادى الى تزايد اسعار المنتجات الزراعية المصدرة والذي عكس اثره في خفض الكميات المطلوبة منها في الاسواق الاجنبية بالمقابل فان سياسات المنظمة عملت على زيادة الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارة معلمته في المدتين موجبة وهذه الاشارة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية لان سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي بحيث اسهمت في توسيع رقعة المساحة المزروعة واستخدمت وسائل انتاجية حديثة ادت الى زيادة الناتج الزراعي والكميات المصدرة منه.اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدتين الاولى والثانية وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية

الاقتصادية وسبب ذلك هو ان سياسات المنظمة اسهمت في رفع معدلات التضخم في البلد في المدة الثانية بحيث انعكس اثره في خفض صادراته الزراعية.

**سادساً اندونيسيا :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدتين وذلك لان سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز والقيود الكمركية التي اكدت عليها سياسات المنظمة في المدة الثانية أسهمت في توريد الاستثمارات الاجنبية والمعدات الراسمالية التي اسهمت بتاثيرات ايجابية في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية. اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى والتي خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وذلك يجد تفسيره في ان العجز في الميزانية العامة للدولة غالبا مايتم تمويله بالعجز (التمويل بالتضخم) مما يعكس اثره في اعادة توزيع الدخول القومية للبلد التي يزداد معها حجم انفاقها الاستثماري في القطاع الزراعي من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة او استغلال موارد زراعية معطلة بحيث يتولد عنها دخول حقيقية اضافية تسهم في زيادة صادراتها الزراعية اما في المدة الثانية فقد تغيرت اشارة المتغير المذكور الى السالبة وذلك يجد تفسيره في ان سياسات المنظمة اسهمت في خفض معدل العجز في الميزانية العامة للدولة الى الحد الذي جعلها اقدر على دعم منتجيها الزراعيين وذلك عكس اثره في تزايد الصادرات الزراعية. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارة معلمته موجبة في المدة الاولى وهذه الاشارة تعني ان البلد قد حقق قدرا كبيرا من اكتفاءه الذاتي من المحاصيل الزراعية الامر الذي جعله مصدرا لعدد كبير من المحاصيل الزراعية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وهذه تعني انه كلما ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي في الدولة ادى ذلك الى خفض صادراتها الزراعية وهذه النتيجة لم تتفق مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية. اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية بقي بنفس الاشارة والتي تعني انه عندما يرتفع سعر صرف عملة البلد فذلك يؤدي انخفاض القيمة الخارجية لعملته وبذلك تصبح المنتجات الزراعية المحلية رخيصة الاثمان في الاسواق الخارجية لذا تزداد الكميات المطلوبة منها وترتفع قيم وكميات الصادرات الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارته موجبة في المدتين الاولى والثانية وهذه الاشارة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك هو أن هذه الدولة ذات انتاج زراعي كبير ولاسيما من المحاصيل التصديرية. اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذه الاشارة اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية التي تشير في ادبياتها الى ان انخفاض معدل التضخم يعكس اثره في تزايد الصادرات الزراعية من خلال خفض تكاليف الانتاج وتغير الاسعار النسبية بين المنتجات المحلية والاجنبية. اما في المدة الثانية فقد اصبح هذا المتغير باشارة موجبة خالف فيها توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية اذ قد يكون سبب ذلك هو ان سياسات المنظمة اسهمت في رفع معدلات التضخم الى الحد الذي جعل الدولة المعنية غير قادرة على زيادة صادراتها الزراعية.

**سابعا المغرب :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وسبب ذلك هو أن سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين قد عملت على تحرير التجارة الخارجية للدولة المعنية وقلصت دور الدولة في النشاط الزراعي وخفضت عدد من القيود التي من شانها ان تعيق تصدير منتجاتها الزراعية.اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى وهذا اتفق مع ادبيات النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان الانخفاض الحاصل في العجز يصاحب عادة انحفاض معدلات التضخم وذلك يعكس اثره في تزايد الصادرات الزراعية ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذا خالف توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية ففي بعض الحالات التي يرتفع فيها العجز تزداد الصادرات وسبب ذلك يعود الى ان العجز عادة يمول بواسطة الاصدار النقدي الجديد والذي يهدف الى منح حوافز نقدية لمنتجي ومصدري المحاصيل الزراعية وذلك يسهم في زيادة الصادرات الزراعية. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى والتي اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على انه كلما تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي كلما كان البلد اقدر على تعزيز امنه الغذائي وتصدير المحاصيل الزراعية الفائضة عن حاجته ولاسيما البلدان التي تتمتع بميزة نسبية عالية في انتاجها الزراعي، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وذلك يعني ان سياسات المنظمة خفضت من نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وذلك عكس اثره في انخفاض الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية .اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته سالبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة لان سياسات المنظمة عملت على رفع سعر صرف الدرهم المغربي وذلك جعل اسعار منتجاتها الزراعية رخيصة الثمن في الاسواق الخارجية الامر الذي ادى الى زيادة الكميات المطلوبة منها وبذلك

ازدادت العوائد الاجنبية من الصادرات الزراعية والذي اسهم في زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي الذي عكس اثره في زيادة الانتاج الزراعي وصادراته. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارته موجبة في المدتين وهذه الاشارة اتفقت مع توقعاتنا ومنطق النظرية التي نصت في ادبياتها على العلاقة الطردية بين الانتاج المحلي الزراعي والصادرات الزراعية.اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومنطق النظرية، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وهذه الاشارة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وذلك لان سياسات المنظمة اسهمت في خفض معدل التضخم بحيث عكس اثره في زيادة الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية .

**ثامناً الاردن :** فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي $X_1$ فقد كانت اشارته موجبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى السالبة وذلك بسبب ان سياسات المنظمة لم تكن في صالح الانفتاح الاقتصادي في الدولة.اما متغير العجز في الميزانية العامة للدولة $X_2$ فقد كانت اشارته موجبة في المدتين الاولى والثانية وسبب ذلك هو ان سياسات المنظمة في المدة الثانية قد اسهمت في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة الى الحد الذي انعكس اثر ذلك في خفض قيم وكميات الصادرات الزراعية. اما متغير نسبة الاكتفاء الذاتي $X_3$ فقد كانت اشارته موجبة في المدتين الاولى والثانية وسبب ذلك هو ان سياسات المنظمة في المدة الثانية كانت تهدف الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة المعنية .اما متغير سعر الصرف الاجنبي $X_4$ فقد كانت اشارته موجبة في المدتين الاولى والثانية وسبب ذلك هو ان سياسات منظمة التجارة العالمية عملت على رفع سعر صرف عملة الدولة في المدة الثانية بهدف زيادة الكميات المصدرة في محاصيلها الزراعية. اما متغير الناتج الزراعي $X_5$ فقد كانت اشارة معلمته سالبة في المدة الاولى وهذه الاشارة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية بسبب حدوث تغيرات سعرية لمعظم انواع المحاصيل ولاسيما المخصصة منها للتصدير ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وهذه اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية بسبب ان سياسات المنظمة ركزت استثماراتها في القطاع الزراعي على الرغم من ان هذا القطاع يعطي عوائده في الامد الطويل.اما متغير معدل التضخم $X_6$ فقد كانت اشارة معلمته سالبة في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية تغيرت اشارة المعلمة الى الموجبة وذلك بسبب ان سياسات المنظمة احدثت عجزا في الميزانية العامة للدولة حتى انها لجأت الى تمويل عجزها بالتضخم من خلال اضافة جرعات جديدة من النقد الى ميزانيتها العامة وذلك عكس اثره في زيادة الانتاج والصادرات الزراعية.

مما سبق نستنتج ما يأتي

1-أسهمت سياسات منظمة التجارة العالمية في تعميق حالة الاعتماد التجاري المتبادل بين الدول عبر الحدود القومية الا ان الواقع العملي لاقتصادات البلدان النامية يشير الى ان سياسات منظمة التجارة العالمية حالت الى دون امكانية نفاذ الصادرات الزراعية في الاسواق العالمية لان تحرير التجارة ولاسيما في الجانب المرتبط بتحفيز الصادرات لم يلق مرونة كافية من الموارد الاقتصادية المحلية النامية وذلك خلق حالة عدم توازن في المنافع بين الاقتصادات النامية والمتقدمة.

2-يعد تطبيق البلدان النامية لسياسات منظمة التجارة العالمية احد الوسائل التي ادت الى ارتفاع في مستويات اسعار المنتجات الزراعية الرئيسة ولاسيما الحبوب وذلك ادى الى ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء والذي عكس اثره في تزايد حدة العجز في الميزان التجاري الزراعي النامي.

3-ان حصيلة تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الزراعية للدول النامية عينة الدراسة لاتعني انها ذات آثار غير ايجابية ولجميع الدول ولاتعد ذات آثار ايجابية لنفس الدول في الامد الطويل اذ تمكنت العديد من الدول النامية الاعضاء من تفعيل سياسات المنظمة بالاتجاه الذي يسهم في تحقيق النفع لها.

وعليه نوصي بما يأتي

1-العمل على تنمية الاستثمار في القطاع الزراعي النامي والسعي لتحسين العمل في قطاعات الانتاج الزراعي من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الاراضي ومشاريع انتاج المحاصيل الستراتيجية بهدف توفير قدر كاف من المنتجات الزراعية لسد حاجة الاستهلاك المحلي مع توفير فائض معين يأخذ طريقه الى الاسواق العالمية.

2-الاهتمام بتفعيل دور المتغيرات التي افرزتها سياسات منظمة التجارة العالمية ذات الاثر الايجابي في الصادرات الزراعية وتدنيه تأثير المتغيرات ذات الاثر غير الايجابي بهدف التكيف مع التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية التي افرزتها المنظمة والتحوط تجاه ماتفرزه من سلبيات والعمل على مواجهة مخاطرها.

3-اعادة تنظيم بنية السياسة الزراعية في البلدان النامية في الاتجاه الذي يحقق لها اكبر قدر من الانتاج الزراعي المتاح للتصدير وفي اطار مناسب من الاكتفاء الزراعي الذاتي لان سيادة الاتجاهات المتضادة للسياسة الزراعية النامية ومايرافقها من تبعثر في الموارد الاقتصادية سيؤدي الى تفاقم حالة الامن الغذائي ومايتنتج عن ذلك تدني مقدرة دول العينة في التصدير الزراعي.

## THE REALITY OF AGRICULTURAL EXPORTS IN SOME DEVELOPING COUNTRIES IN VIEW OF INTERNATIONAL TRADE ORGANIZATION POLICIES "A COMPRARATIVE STUDY" 1980- 2010

Kays Nadhim Ghazal Eeveen Thamir Nouri
Agricultural Economy Dept., College of Agricultural and Forestry,
Mosul University. Iraq
Kays1959@yahoo.com eeveenalqutachi@yahoo.com

**ABSTRACT**

Concept which tackled the effect of international trade organization policies in agricultural exports in developing countries were various. These concepts remarked that organization policies had made a decrease in the share of developing agricultural export to its GDP. Thus, trade exchange rate has become unfavorable in developing countries and this had its effect in distributing the National income on both National and International levels. This increased the backwardness of developing countries and shared in the progress of advanced countries. There are also other ideas which say that international trade organization policies had got great advantages for the developing countries reflected in its agricultural exports depended upon this conclusion that the principles of the classic theory in foreign trade which mentioned by the economist David Ricardo in writing the political economy of 1817. in this respect, the study depended on a hypothesis which says that international trade organization policies have variant effects in agricultural experts in developing countries according to the nature of its economic structures and the efficiency of its systems in dealing with the organization policies . In order to confirm the papers hypothesis, a sample of developing countries had been chosen included (Egypt, Moritania, Tunisia, Turkey, Thailand, Indonesia, Morocco, and Jordan). This sample depended on time series data in estimating the phenomenon of the study and for each country separately for it reflects the resulted changes in its agricultural exports in view of features and characteristics which differ from one state to another.

Received: 20/9/ 2011 Accepted 12/12 / 2011

**المصادر**

الجويجاتي، اوس فخر الدين ايوب (1999)، اثر السياسات الاقتصادية في نمو الزراعة العربية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة 1970-1995 ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الخطيب، رباح جميل سعد الدين (2010)، اثر قواعد منظمة التجارة الدولية في القدرة الاقتصادية التنافسية لمجموعات مختلفة من الدول، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الدليمي، نعماء هاشم سلطان (2008)، العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية للسلع الزراعية للمدة 1975-2002، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

الصعيدي، عبد الله عبد العزيز (1996) ، اثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية بالامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة افاق اقتصادية، *17(67) :73-99*

الطائي، غازي صالح محمد واحمد ابراهيم منصور (2004)، منظمة التجارة العالمية واثارها الاقتصادية في الدول النامية، *مجلة افاق اقتصادية، 25 (97) : 57-73 .*

عبد المجيد، احمد فتحي (2002) ، اثر اتفاقية الاورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية، *مجلة بحوث مستقبلية، 4(6) :179-181.*

العبد، فدوى علي الحاج حسين (2005)، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

العلوان، عبد الصاحب (2002) ، اراء حول اوجه القصور والخلل في التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الامن الغذائي، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 7:35.*

غزال، قيس ناظم (2003)، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الفخري، عمر هشام صباح (2006)، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الاجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

قاسم، حسين محرم (1989)، تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة (1965-1985) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الكواز، سعد محمود خليل (2002) ، منظمة التجارة العالمية وواقع العلاقات التجارية العربية للمدة (1994-2000)، *مجلة تنمية الرافدين، 24 (70) : 54-55.*

اللقماني، سمير بريك (2003)، منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية، الطبعة الاولى، دائرة المكتبة الوطنية، الرياض.

مجهول (2000)، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، الغذاء حق اساسي من حقوق الانسان، منظمة الاغذية والزراعة، راصد المنظمة، بيروت.

المحيشي، اسماعيل عبد المجيد (2007)، تاثير منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، *مجلة بحوث اقتصادية، 8 (1) : 104-105.*

المرتضى، شيماء محمد نجيب جميل (2006)، اثر المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة 1980-2003 ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

اليونس، دعاء قاسم صبري علي (2010)، واقع الاداء الزراعي في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة 1985-2007 ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.